مصر والبريكس : الفرص والتحديات

أ.د. ماجدة على صالح
عميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

مقدمة:

لا تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة فهي تعود على الأقل لنهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، إلاأن الجديد فيها هو تنامي وسرعة إنشائها، وهو ما يعود إلي العقد الأخير من القرن العشرين حيث أعتبرت سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادى العالمي الجديد وما حمله من تغيرات عديدة متسارعة طرأت علي الوضع الاقتصادي العالمي.

ومن أهم المميزات التي اتصفت بها ظاهرة التكتلات الاقتصادية :

١. من حيث طبيعتها: تعد تجسيداً لحدوث تحولات هيكلية في البناء الاقتصادي الدولي.
٢. من حيث شمولها: تضمنت عدد غير قليل من المشاركين في الاقتصاد الدولي سواء دول كبري أم صغرى، وتعد قارات العالم النامي (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) أهم الساحات التي نشأ فيها عدد كبير من هذه التكتلات، وينتظر أن تشكل بعضها في المدى المنظور إطاراً عملياً أكبر لمأسسة التعاون بين الدول في إطار سعيها الدائم لتعظيم الفوائد المتحققة.
٣. من حيث أبعادها: فإنها وإن كانت ظاهرة اقتصادية بالأساس، الا أنها تترابط فيها الناحيتان السياسية والأمنية/الاستراتيجية بالناحية الثقافية ترابطاً ينمو ويتعاظم ويتشابك بتعميق العلاقات التي تربط أعضاء التكتل.
٤. من ناحية الخبرة العلمية: تشير القراءة المتعمقة في التجارب الناجحة للتنمية الإقتصادية في مختلف الدول ذات التجارب التنموية المهمة إلى أنه لاتوجد دولة علي

مستوي العالم حققت نهضتها الاقتصادية بمفردها فقط، ولكن أيضاً من خلال إطـــار تعاوني قائم علي الإقليمية المفتوحة أو المغلقة في شكل تجمع/ تكتل/ اندماج دولي أو اقليمي.

وبصفة عامة يشير مفهوم التكتل الاقتصادى إلى معانٍ عدة، من أبرزها (**مجموعـــة من الترتيبات الهادفة للوصول لحالة التكامل الاقتصادى بين مجموعة من الـــدول مـــن خلال أطر عدة اقتصادية بالأساس تغلفها نواحٍ سياسية وأمنية وثقافية)**

وبصفة عامة فإن هذا التكتل يعد وسيلة للتعاون الإختياري المنظم بيـــن الـــدول ولا يقتصر علي مجال واحد فقط، حيث يمكن للدول أن تضيف إليه ما تراه.

وللتكتل الاقتصادى درجات عدة منها:

- رفع الحواجز الجمركية أمام السلع الوطنية (ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة)
- إتحاد جمركى: بإتفاق الدول علي إرساء تعريفه واحدة على ما تستورده من خـــارج التكتل.
- السوق المشتركة.
- الوحدة الإقتصادية.

ولإقامة التكتل الاقتصادى لا بد من أن يتوافر لدي الدول المنضمة له مجموعة مـــن المقومات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية التي من شأنها تعزيز وتعميق التعاون بـــيـــن الدول .

ولهذا يعد التكتل الاقتصادى دائماً فرصاً متنوعة للتجارة والاستثماروفتح أسواق سلعية الى جانب مزاياه السياسية والأمنية، ذلك أن الدول القومية مهما عززت من قدراتـــهـــا الاقتصادية فإنها في النهاية (إذا لم تكن دول عظمى) لها قدرات وإمكانيات محـــددة لا تستطيع – غالباً – أن تحقق من خلالها نقلات نوعية مهمة وخاصة في مجال الاقتصـــاد الدولي.(١)

مصر والبريكس :

في إطار سعى مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي للقيام بدور إيجابي فاعـــل ومؤثرفي كافة النواحي الإقليمية والدولية إتجهت السياسة المصرية، وبقوة لفتـــح آفـــاق جديدة أرحب وأعمق فى مجال العمل المشترك وخاصة فى الإطار الاقتصادي المتعلـــق

بالإستحواذ علي جزء مهم من تدفقات التجارة والاستثمار، وفي هذا الصدد تُثار التكهنات منذ نشأة البريكس حول إنضمام مصر لهذا التجمع الناشئ منذ عام ٢٠٠٩ والذى يضم في عضويته كل من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

حيث من المهم أن تنضم مصر لتجمعات العمل الإقليمي والدولي المشترك وخاصة فى القارتين الأفريقية والآسيوية، نظراً لما سيعود عليها من فوائد جمه إقتصادية وسياسية بالأساس.

ولا سيما بعد قيام الرئيس السيسى بحضور القمة التاسعة للبريكس فى سبتمبر ٢٠١٧، فقد أضحي من المأمول والمطلوب أن تنضم مصر لهذا التكتل الاقتصادى المهم الذي تمكن نتيجة قدرات أعضائة، وخلال فترة قياسية من عمر الزمان من تحقيق عديد من النجاحات في مجالات عدة يأتي في مقدمتها المجال الاقتصادى، ولهذا تستعرض الدراسة أهم ما حققه تكتل البريكس الجانبين السياسى والإقتصادى فيما يلي.

أولا : الجانب الاقتصادى:

حقق البريكس خطوات ايجابية عدة أبرزها:

١. طرح الصعود الإقتصادي الذي حققته دول البريكس الصين والبرازيل والهند وروسيا وجنوب أفريقيا، إجابات لأسئلة ملحّة حول مستقبل النظام الدولي ومدى نجاحه في فرض الانتقال إلى قطبية متعددة تجمع بين دول من خارج المعسكر الغربي، كي لا يظلّ النظام الدولي مرتهناً إلى الطابع الأطلسي الذي إتخذه منذ سقوط جدار برلين.

وتفيد مصادر تحليلية عدة بأنّ قادة دول البريكس سعوا في هذا الإطار إلى زيادة جهودهم المشتركة في مواجهة توسع الناتو، حيث يتزايد الثقل الإقتصادي لدول البريكس، مما يجعل لأعضائها تأثيراً هاماً فى العديد من القضايا الدولية تشمل: الطاقة، والأمن الغذائي، والهجرة الدولية غير النظامية، والجرائم المنظمة العابرة للحدود، والإرهاب، وضبط التسلح النووي، والقضايا العربية، وقواعد حرية التجارة، والاستثمار، والبيئة، والتعاون الأمني، والتقسيم الدولي للعمل، وعلاقة الشمال بالجنوب والعديد من القضايا الراهنة الأخرى.

وبالنظر إلى مقدرات هذه الدول، سنجد أنّها دول صاعدة وحاضرة بقوة في جميع

مجالات التبادل القائمة؛ فالصين أصبحت القوة الاقتصادية الثانية والقوة التجارية الأولى عالمياً، علاوة على تطويرها قوة علمية وتكنولوجية، خاصة ما يتعلق بصناعتها في مجال الإلكترونيات والنسيج، ثم تحولها إلى قوة مالية لها وزنها تمتدّ إلى المحيط الهادي، كما أصبحت لها قدرات صاروخية وباليستية وبحرية لا يستهان بها.

وكذلك تحتلّ الهند مكانة متقدمة في تكنولوجيا المعلومات وفي صناعة الأدوية، أمّا روسيا فتحتل هي الأخرى مكانة متقدمة في مجال سوق المحروقات، وهي ما تزال تملك قدرة الردع النووي المتبادل مع الولايات المتحدة الأميركية، كما أنّها ثاني قوة عسكرية، فيما تحتل البرازيل مرتبة متقدّمة في مجال الصناعة الغذائية والتكنولوجيا الحيوية.

ويرجح أن تصبح دول البريكس قوى اقتصادية كبرى؛ فالصين والهند وروسيا والبرازيل تقدّم مجتمعة ٢٣ بالمئة من واردات الولايات المتحدة الأميركية و٢٧ بالمئة من واردات اليابان، و٣٣ بالمئة من واردات الاتحاد الأوروبي، فضلا عن كونها تعدّ أسواقاً واعدة تستقبل ١٣ بالمئة من صادرات الولايات المتحدة الأميركية و٢٥ بالمئة من صادرات اليابان، و٢١ بالمئة من صادرات الاتحاد الأوروبي(٢).

كما أن سكان هذة الدول يمثلون ٤٠% من سكان العالم فالصين والهند وروسيا وحدهم حوالي ٣ مليار و٢٢٠ مليون شخص، هذا فضلاً عما يمتلكونه من جيوش ذات قدرات عالية.(٣)

كما بلغ الناتج المحلي للدول الخمس المشاركة في البريكس أكثر من ربع الناتج المحلي العالمي، وتبلغ مساحة دول " بريكس" الخمس مجتمعة أكثر من ربع مساحة العالم – تمثل المنظمة حوالي ١٠,٨% من حجم الإنفاق العسكري العالمي، وحوالي ٤٠,٢% من حجم إنتاج مصادر الطاقة العالمية، كما مثلت بريكس حوالي ١٦,١% من حجم التبادل التجاري العالمي في عام ٢٠١٣.(٤)

ووفقا لتقرير مؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام (SIPRI)، بلغ متوسط نصيب الإنفاق العسكري من الإنفاق الحكومي حوالى ٤,١٪ للبرازيل، و١٠,٨٪ لروسيا،

و١٠,١٪ للهند، و٩,٧٪ للصين، و٤,٧٪ لجنوب أفريقيا، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤. لذلك يمكن القول أن السياسة العسكرية تلعب دورا حيويا لدول البريكس.(٥)

ومن جانب الهند وروسيا والصين أكثر دول العالم حيازة الذهب فى عام ٢٠١٥:

- حيث تحتل الهند المركز العاشر بإجمالى ٥٥٧,٧ طن ذهب وتمثل ٦,٣% من إجمالى إحتياطاتها الاجنبية(والتى بلغت ٣٦١،٦٩٤,٣٢ مليون دولار عام ٢٠١٦).
- إحتلت روسيا المركز السادس بإجمالى ١٤٦٠,٤ طن ذهب وتمثل ١٥% من إجمالى احتياطاتها الاجنبية(والتى بلغت ٣٧٧،٠٥٢,١٩ مليون دولار عام ٢٠١٦)، كما اضافت روسيا خلال عام ٢٠١٥ فقط ٢٠٦ طن (من إجمالى ٤٨٣ طن على مستوى جميع الدول) إلى إجمالي ما تحوزه من ذهب في محاوله لتنويع احتياطاتها بعيدا عن الدولار الأمريكي.
- أما الصين فتبوأت المركز الخامس عالمياً بإجمالى ١٧٩٧,٥ طن ذهب وتمثل ٢,٢% من إجمالى احتياطاتها الأجنبية(٦)، (والتى بلغت ٣,٠٩٧,٦٥٨,٤٠ مليون دولار عام ٢٠١٦).
- بينما بلغ إجمالى الإحتياطى الأجنبي فى البرازيل ٣٦٤,٩٨٤,٠٣ مليون دولار ، أما فى جنوب أفريقيا فقد بلغ ٤٧,١٨٠,١٢ خلال عام ٢٠١٦.(٧)

٢. بلورة رؤية إستراتيجية تتمحور حول إمكانية إقامة تجمّع دولي عابر للأقطار، يسعى إلى الدفاع عن مصالح أعضائه، خاصّة في مجال معالجة آثار الأزمة الإقتصادية والنهوض الإقتصادي وإصلاح الأمم المتحدة والنظام المالي العالمي، فضلاً عن التعاون في مجال الطاقة والتغير المناخي ومكافحة الإرهاب والأمن الغذائي.

٣. تأسيس البريكس بنك للتنمية، يعهد له بتوفير موارد مالية لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس وفي اقتصاديات البلدان النامية، فضلا عن ان دعوة مجموعة البريكس إلى إجراء إصلاحات في المؤسّسات الدولية بناء على الكفاءة، وبما يتناسب مع قوتها الديموجرافية والإقتصادية وهو ما يساهم في مجال كسر هيمنة مجموعة الثمانية الكبار، وإنهاء حالة احتكار صندوق النقد الدولي للتحكم في السيولة النقدية وإنفراد البنك الدولي بقيادة سياسات هيكلية في مختلف دول

العالم فضلاً عن الهيمنة على القرار الدولي، وهو ما يتّضح من خلال النّقد الذي وجهته تلك الدول إلى صندوق النقد الدولي في بيان لها عام ٢٠١٤، وهذه المرة الأولى التي تظهر فيها قوى خارج المثلث التقليدي: الولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا واليابان.

٤. تكمن مصادر قوة دول مجموعة البريكس بأنها تخضع في مصادر قوتها لارتباطاتها وتبعيتها للسوق العالمية التي تتوقف عليها كثير من مبادلاتها التجارية، ومن ثم لاتسعى دول المجموعة إلى إحداث تغييرات جذرية وإنّما التغيير بالشكل الذي يحقق نوعاً من العدالة التي أصبحت مطلوبة في النظام الدولي.

٥. وفي ما يتعلق بالعلاقات التجارية والإنتاج والابتكار العلمي، تصل معدلات نمو بلدان البريكس إلى ما بين ٥ بالمئة و١٠ بالمئة، فضلا عن تنوع اقتصاداتها، حيث أنها لم تعد مستقبلة للاستثمارات فحسب، بل مصدر لكثير من التقنيات والابتكارات، هذا بالإضافة إلى ذلك تأثير ونفوذ دول المجموعة في محيطها الإقليمي كالصين في جنوب شرق آسيا والبرازيل في أميركا الجنوبية وجنوب أفريقيا في جنوب القارة والهند في جنوب آسيا.

ومن جانب آخر عن النظر على التجمعات الاقتصادية الأخرى، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، يتضح انها ليست لها مقدرات تضاهي مقدرات دول البريكس فهي لا تخضع لنفس الرؤى الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية، بل تخضع لرؤى متعددة وتنبثق عنها منتديات إقتصادية متعددة من أبرزها: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، وقمة آسيا–أوروبا ASEM، ومنبر آسيا لشرق أميركا اللاتينية EALF.

هذا بالإضافة أنّ الصراع على الحدود بين تايلاند والفلبين وماليزيا وإندونيسيا، وعلى العديد من الجزر والأرخبيلات والطرق البحرية والممرات المائية يجعل علاقات الدول مرتبطة في الغالب باتجاهات وطنية ذات نزعة سياسية وطنية مستقلة متفاوتة في رؤيتها واستراتيجيات تحالفها بشأن مستقبل السيادة على بحر الصين الجنوبي، مما يجعل هذه التجمعات الفرعية وصراعاتها يتحكم في صياغة التعامل بين دول الآسيان.(٨)

من جانب آخر يفتقر نموذج الإتحاد الأوروبي المؤهل أكثر من غيره لمنافسة تكتل البريكس، إلى رؤية سياسية موحدة، حيث تخضع العديد من دوله لتداعيات الأزمة الاقتصادية بفعل ثقل مشاكل أعضائه (اليونان، أسبانيا، البرتغال وإيرلندا) كما أنه سيظل أسيراً لإمدادات الطاقة الروسية والرهانات الجيوسياسية المحيطة به في الصراع الدائر حول أوكرانيا وجورجيا.

ولهذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تشعر بأنّ مركز الثقل الاقتصادي أضحى يتّجه شرقاً، وقد دفعها ذلك إلى نقل ثقلها إلى المحيط الهادي وتقوية منظمة التبادل الحر بينها وبين كندا، فضلاً عن محاولة الانفتاح مع دول أميركا اللاتينية.

ومن ثم تتضح أهمية انفتاح مصر والدول العربية على دول البريكس وخاصة الهند وجنوب أفريقيا والصين وروسيا، وهي خيارات يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار كاختيارات أساسية مطلوبة.

٦. استطاعت دول البريكس تحقيق نسب تنموية ملحوظة في فترة قياسية فعلى سبيل المثال، إرتفع حجم التجارة الصينية مع القارة الإفريقية فى الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٣) بنحو ١٧٠% حيث ارتفع من نحو ١٠ مليار دولار فقط فى بداية العقد الماضى ليصل إلى ١٧٠ مليار دولار فى العام الماضى، فى حين أن التجارة الأمريكية – الأفريقية لم تتجاوز حاجز الـ٦٠ مليار دولار، وهو الأمر الذى أثار الولايات المتحدة الأمريكية وجعل وزيرة خارجيتها السابقة "هيلارى كلينتون" تحذر من الثير الإقتصادى لدول البريكس فى الخطاب الذى ألقته اثناء زيارتها لزامبيا فى عام ٢٠١١، حيث صرحت بأن القارة الأفريقية لابد أن تكون حذرة مما أسمته بـ"الاستعمار الجديد" الذى يهدد القارة الأفريقية بتكرار السيناريو الاستعماري القديم حينما كان من السهل على الدول الاستعمارية أن تستنزف الموارد الطبيعية لشعوب القارة، دون الإسهام فى تطوير أو تنمية القارة. كما دفع الرئيس الأمريكي السابق "باراك اوباما" إلى بحث سبل التعاون مع دول القارة وتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية فى أحد محاولاته لاستعادة النفوذ الأمريكى فى القارة السمراء.

وفى هذا الإطار بلغ حجم التبادل التجارى السلعى بين دول البريكس (باستثناء جنوب

افريقيا) واكبر شريك تجارى لها وهو الاتحاد الاوروبى ٨٤٣,١٢٤ مليون يورو عام ٢٠١٦ بما يمثل ٢٤,٤% من إجمالى تجارة الاتحاد الاوروبى، فى حين تمثل الولايات المتحدة الامريكية، هونج كونج، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، استراليا، فيتنام، ماليزيا، ودولة الامارات العربية المتحده اكبر الشركاء التجاريين من خارج الاتحاد الأوروبى، وقد سجل نمو التجارة السلعية مع الدول خارج الاتحاد الأوروبى معدلا سالباً فى ٢٠١٦ حيث بلغ -٥,٤% مقارنة بـ ٣,١% عام ٢٠١٥.(٩)

لماذا البريكس؟

من المهم لمصر أن تبذل جهودها للانضمام للبريكس نظراً لما تمتلكه الدول الأعضاء من مقومات، وعوامل تشجعها على التعاون فيما بينها، والاستمرار بما بدأت به قبل سنوات و لمست نتائجه بشكل كبير خلال فترة زمنية قياسية، ومن هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر:

أ) قدرة دول "بريكس" الصاعدة اقتصادياً، علي تحقيق ناتجا محلياً اجمالياً مجتمعا بقيمة١٣,٦ترليون دولار أمريكي، وهو يقدر ب ١٩,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العالم عام ٢٠١١، حيث نمت التجارة فيما بين دول "البريكس" بمتوسط سنوي نسبته ٢٨ في المائة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ ووصلت إلى ٢٣٩ مليار دولار في ٢٠١٠، لتمثل نسبة أكبر بكثير من التجارة الدولية، وتساهم ب١٥ في المائة من التجارة العالمية.

فى حين يمثل الناتج المحلي الإجمالى لهذه الدول ٣٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالى العالمى، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالى للدول الخمس المشاركة في البريكس ٣٣,١ تريليون دولار عام ٢٠١٥ ممثلاً زيادة قدرها ٤,٦% عن عام ٢٠١٤ مقارنة بزيادة قدرها ٣,١% فقط على مستوى العالم خلال نفس الفترة الزمنية، وتمثل المنظمة حوالي ٣٧% من حجم إنتاج الطاقة العالمية، حيث بلغ الانتاج المحلى للطاقة فى الدول الأعضاء ٥,١٠١ مليون طن نفط.(١٠)

ب) القدرة العسكرية لدول البريكس وخاصة الصين وروسيا، والهند، وامتلاكها القوة النووية، مما ساهم في ايجاد التوازنات العسكرية وابعاد شبح الحرب، وتعزيز نهج السلم في العلاقات الدولية.

ج) توحيد العملة بين دول البريكس في التعامل التجاري في المدى المنظور، وذلك لمواجهة عدم فرض فقط الدولار الامريكي المعمول به في التعامل التجاري الدولي حاليا(١١).

٨- تقييم دول البريكس للقيمة الاقتصادية والثروة ليس مبنياً على القيمة المالية للنقود والأوراق المالية، ولا حتى على الموارد الطبيعية فقط بل أيضاً على زيادة القدرات الإنتاجية لليد العاملة بشكل تدريجي ومستمر عن طريق استخدام وتطوير تقنيات مستمدة من البحث العلمي، إذ تقع القيمة الاقتصادية في "الرؤية المستقبلية" لما سيتحقق، وليس الموارد المتاحة في اللحظة الراهنة، وهذه هي التي تعطي إمكانية وشرعية خلق ائتمانات (قروض) حكومية لتمويل تلك الرؤية المستقبلية المخطط لها علميا، فالنظام الأطلنطي السائد منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي الذي شمل نفوذه العديد من دول العالم حتى النامية منها مبني على أساس ما هو متوفر من موارد.

وقد عبر رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي عن هذا المفهوم بقولة في قمة فورتاليزا: "إن ما هو فريد في مجموعة البريكس كمؤسسة عالمية، هو أنه لأول مرة تتكتل مجموعة من الأمم على أساس مقياس ((القدرة الكامنة المستقبلية)) بدلاً من الثروات الموجودة أو الهوية المشتركة، إن جوهر فكرة البريكس هو النظر إلى الأمام". وقد طالب مودي نظرائه في التكتل ببناء مؤسسات مشتركة للعلماء الشباب وجامعة بريكس مشتركة، أما الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فقد أكد هذه الفكرة في مؤتمره الصحفي بعد قمة فورتاليزا قائلا: "إن أمم البريكس هي كلها أمم شابة، والمستقبل هو للشباب.(١٢)

وعلية فقد حقق البريكس على المستوي الإقتصاى نجاحاً نسبيا ملحوظا في فترة قياسية فى مواجهة الهيمنة الدولية خاصة الامريكية، عن طريق الإلتفاف من حول البنية التقليدية للنظام المالى العالمى، بالعمل على تأسيس «كيانات موازية» أكثر قربا من احتياجات العالم النامي، بالإضافة إلى السعى نحو تحقيق نجاحات أخرى فى مجالات التميز «الاقتصاد الحقيقى»، ويتضح ذلك من نتائج أعمال القمة الأخيرة للبريكس فى البرازيل، والتى تتركز فى مجالين:

أولا: المجال المالى والنقدى

تم التوقيع على الوثيقة المنشئة لبنك التنمية لمجموعة البريكس يوم ١٥ يوليو ٢٠١٤ برأسمال إجمالى مقداره ١٠٠ مليار دولار، برأســـمال أوّلى يقدر بخمسين مليار دولار (١٠ مليار دولار من كل دولة عضو) على أن يزاد بمقدار خمسين مليارا أخرى خـــلال السنوات الخمس المقبلة، كما اتفق على أن يبدأ «بنك التنمية» نشاطه الإقراضى فى عام ٢٠١٦ بغرض إنشاء المشروعات ذات الأولوية فى قطاعات تنموية مختارة، ويكـــون مقر البنك فى مدينة (شنغهاى) الصينية، أما مجمع الاحتياط النقدى فيتكون من رصيـــد بقيمة ١٠٠ مليار دولار، تقدم الصين ٤١ مليارا منها، بينما تقدم كـــل مـــن روســـيـــا والبرازيل والهند ١٨ مليارا، وتقدم جنوب أفريقيا خمسة مليارات، بغرض استقرار قيـــم العملات للدول الأعضاء والمساعدة فى معالجة العجز فى موازين المدفوعات.

وان كان من غير المتوقع أن يمثل (بنك التنمية) و(صندوق الاحتياطى) بديـــلـــيـــن لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى المدى المنظور، ولكنها خطوة من أجـــل إعـــادة هيكلة النظام المالى والنقدى الدولى، بما يمكن أن تتضمنه من تغيرات كبرى فى العلاقات الدولية.(١٣)

ثانياً: اتفاق التعاون حول الابتكار:

يمثل هذا الاتفاق، نجاحاً مهماً يحسب للبريكس، فلقد كان فريق كبير من المحللـــيـــن يعتبر أن البريكس ذات «توجه مالى ونقدى» فى الأساس، لكن لفت قادة البريكس النظر إلى أهمية الابتكار كمصدر للنمو الاقتصادى، ليمثل علامة على التغير فى مجال التعاون الاقتصادى المتبادل

وقد انتهجت دول البريكس طريقاً متدرجاً للتعاون فى الابتكار، فقد أوْكلت مهمة تحقيق الانطلاقة الأولى فى هذا المجال إلى مؤسسات التمويل، القادرة بطبيعتها على تحـــمـــل المخاطرة و المبادره، وقد تم توقيع الإتفاق في يوليو ٢٠١٤ بين مجموعة بنوك رئيسية مملوكة للدولة فى دول البريكس، في اطار العمل علي تحقيق أهداف أساسية هى ضرورة تقوية مبادرات الابتكار، وتسهيل تبادل المعلومات حول برامج الابتكار التكنـــولـــوجـــى وتقديم التمويل، والاستثمار اللازم فى هذه البرامج، من خلال الدعوة إلى الدخـــول فـــى اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، هادفة إلى نقل المهارات والمعارف.

وعلية فمن الناحية الاقتصادية فإن مصر بمكانتها السياسية وامكانياتها الاقتصادية يمكن أن تمثل قيمة مضافة للبريكس، كما يمكن أن يشكل هذا التجمع بالنسبة للاقتصاد المصرى منفذا للقضاء على مشاكلها الاقتصادية التي بدأت تجد حلولا لها من خلال عدد كبير من السياسات الاقتصادية التى اتبعتها مصر فى الأونة الأخيرة.

وفى إطار سعى البريكس لتحسين الأداء الإقتصادى اتخذت العديد من الافكار الاقتصادية ومنها :(١٤)

- وضع شروط ائتمانية أكثر تيسيراً على الدول النامية
- تدويل العملات المحلية وإجراء تجارة بينية بعيدة عن الدولار الأمريكي فيما بينها.
- إمكانية توفير قروض آجلة وميسرة للدول النامية.
- تقديم تسهيلات ائتمانية أفضل من تلك المفروضة من قبل البنك وصندوق النقد الدوليين.
- تسريع التكامل الاقتصادى بين الدول أعضاء المجموعة.
- تحقيق معدلات نمو أسرع بين أعضاء المجموعة.

ثانياً: في الجانب السياسي

إلي جانب فعاليته الاقتصادية فلتكتل دول البريكس تأثير على المستوى السياسي يعززه وقوف هذة الدول في الطرف الرافض والعديد من السياسات الخارجية الأمريكية، ورغم حداثته، اتخذ اتحاد البريكس العديد من المواقف الهامّة في عدد من القضايا الدولية ، أبرزها.(١٥)

- رفض التدخل العسكري الخارجي في النزاع السوري، واعتباره غير مقبول، وكذلك رفض استعمال القوة قي ليبيا مع بداية الاحداث الليبية عام٢٠١١.
- توحيد موقف دول المجموعة بشأن النزاع السوري وضرورة وقفه عبر الحلول السلمية.
- رفض التدخل العسكري في الأزمة الإيرانيه.
- العمل للتوافق حول رؤية موحدة تجاة ملفات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- رفض العقوبات الغربية المفروضة علي روسيا وإعتبارها غير مشروعة.

- تقديم رؤية موحدة حول التعامل مع قضايا الفقر والفساد في الدول النامية.
- الخروج برؤية موحدة حول ضرورة خلق عالم متعددة الأقطاب.
- المساعى الحثيثة التي يقودها الرئيس بوتين لإنشاء إستراتيجية تنموية طويلة الامد بين البلدان الخمس.
- معارضة بناء المستوطنات الإسرائيلية وإعتباره مسلكاً مخالفاً للقانون الدولي.
- رفض التجسس الإلكتروني الذي تقوده الولايات المتحدة واعتباره نوعاً من الارهاب.
- إنشاء كابل إنترنت خاص بدول البريكس لتفادي عمليات التجسس الأمريكية.
- السعي لخفض التعاملات الدولارية بين الدول الخمس بعضها بعض.
- محاولة لإنشاء اتحاد للطاقة بين الدول الخمس .

ومن ثم من خلال استعراض ما حققه البريكس في المجالين الاقتصادى والسياسي يثار تساؤل مهم حول امكانية انضمام مصر لهذا التكتل من عدمه، حيث يشير واقع الحال أن مصر ستكون مستفيده بهذا الانضمام و خاصة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية علي المستويين الداخلي والخارجي، وذلك من ناحية الامكانيات والخبرات التنموية المتوفرة لدول التكتل ولدى مصر أيضا وهذا مطلوب في إطار سعي مصر الدائم لتنويع وتوسيع حجم علاقاتها الخارجية، وهو الامر الذي من شأنه تقوية دورها الإقتصادى والسياسي، وهو الهدف الذي يتحقق بصورة كبيرة من خلال الإنضمام للتكتلات الدولية والاقليمية، وإذا كانت هناك من شروط تحددها دول البريكس لعضوية التكتل منها الاتفاق والتشاور بينها، فضلاً عن توافر عدد من المقومات الاقتصادية، فلاشك في أمور ثلاثة وهى:

الاول: أن لمصر علاقات قوية مع كافة دول البريكس وأبرزها روسيا والصين.

فقد كانت روسيا هي وجهة الرئيس السيسي الخارجية كدولة غير عربية منذ تولية رئاسة الدولة في يونيو ٢٠١٣، وقد أثمرت زيارته عن نتائج هامة تؤهل البلدين لمزيد من التعاون الاقتصادي، منها الاتفاق علي إقامة منطقة صناعية روسية كجزء من مشروع قناة السويس الجديدة، وأكد الرئيس الروسي بوتين بعد زيارة الرئيس السيسي، أن حصة مصر من القمح الروسي ستزيد بنسبة ٦٠% لتص إلي ٥ – ٥,٥ مليون طن في السنة الزراعية الحالية.

وفي المقابل، أكدت مصر إستعدادها لزيادة حجم صادراتها من المنتجات الزراعية إلي روسيا بنسبة ٣٠% في الأجل القريب لتعويض نقص المنتجات الزراعية بعد الخظر الروسي علي المنتجات الاوروبية والأمريكية.(١٦)

أما بالنسبة للصين فلمصر علاقات إيجابية معها في مختلف المجالات، ومنها المشروع العملاق المعروف بطريق الحرير الجديد، الذي يقوم على تسهيل التجارة مع ٦٥ بلدا تمثل ٦٠% من سكان العالم، والذي من شأنه تغيير مسار التجارة العالمية.

الثاني : أن مصر تعد من الناحية السياسية من أهم اللاعبين في المنطقة العربية، وتتقارب في مصالحها السياسية والاقتصادية مع دول البريكس.

الثالث : أن مصر تمارس جهوداً حيثية في مجال الاصلاح الاقتصادى، ومن خلال خطة إقتصادية محكمة للتغلب علي العديد من مشكلاتها الاقتصادية التي لا تمنعها من الانضمام في الأمد المنظور إلي البريكس، أو غيره من تجمعات العمل الجماعي، خاصة وأن خطة الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الحكومة حاليًا أثمرت عن نقلة نوعية في الاقتصاد القومي إنعكست نتائجها على المؤشرات الاقتصادية، حيث تضمنت ارتفاع معدلات النمو إلى ٤,٣ % خلال العام المالي ٢٠١٦ ، وكذا زيادة الاستثمارات لتصل إلى ٣٩٢ مليار جنيه ساهم فيها القطاع الخاص بمعدل ٥٨%، فضلًا عن ارتفاع إحتياطي النقد الأجنبي ليتخطى حاجز الـ ٣٠ مليار دولار، هذا فضلاً عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار وتحفيز الاقتصاد التي تضمنت إصدار قانون الاستثمار الجديد، وتفعيل منظومة «الشباك الواحد»، ووضع آلية لفض المنازعات، الى جانب تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يضاف إلى ذلك الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" ، فقد قامت وزارة التجارة والصناعة العام ٢٠١٦ بإطلاق استراتيجية جديدة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية بحلول عام ٢٠٢٠، التي ترتكز على خمسة محاور أساسية تتضمن رفع مساهمة القطاع الصناعي فى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢١% بمعدل نمو ٨%، وتحسين القدرة

التنافسية للصناعة المصرية، ومن ثم زيادة حجم الصادرات بمعدل سنوي ١٠%، وتعزيز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورفع حصة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالي، وتنمية التعليم المهني، وكذا تحسين أداء المؤسسات ليتماشى مع أسس الحوكمة الاقتصادية.

وقد قامت وزارة التجارة والصناعة بإصدار قانون جديد للتراخيص الصناعية من شأنه تقليل مدة الاجراءات الى ٣٠ يوماً فقط بدلاً من ٦٣٤ يوما، وإنشاء هيئة مستقلة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تابعة للوزارة، فضلًا عن حل مشكلة تخصيص الأراضي الصناعية وتسعيرها.

كما تضع الحكومة نصب أعينها تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصةً في القطاع الصناعي باعتباره محركا للنمو الاقتصادي، حيث قامت بتخصيص ١١ مليون متر مربع من الأراضي للأغراض الصناعية خلال العام الماضي، وتستهدف زيادته الى ١٥ مليون متر مربع في ٢٠١٧، ليبلغ إجمالي ما يستهدف طرحه حتى عام ٢٠٢٠ حوالى ٦٠ مليون متر مربع ، كما تخطط الحكومة أيضًا لإنشاء ٢١ مجمعًا صناعيًا في مختلف القطاعات خلال الخمس سنوات المقبلة، خاصةً في مجال صناعة الجلود والأثاث والمنسوجات.

ولقد انعكست نتائج هذه الاصلاحات بصورة إيجابية على تقييم المجتمع الدولي والمُنظمات الاقتصادية الدولية للمناخ الإستثماري في مصر وثقتهم في أداء الاقتصاد المصري، حيث تقدمت مصر بنحو ٩ مراكز لتحتل المركز الـ١٢٢ من إجمالي ١٩٠ دولة في أداء الأعمال وفقًا لمؤشر أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي عام ٢٠١٧.(١٧)

خلاصة القول الى أن يتحقق الانضمام إلي البريكس يجب أن تستفيد مصر من كافة فرص التعاون والاستثمار مع دول البريكس، ولاسيما في إطار ترشيح عديد من خبراء الاقتصاد للدول المحتمل أن تنضم لعضوية البريكس علي اعتبار أن مكانتها السياسية والإقتصادية والثقافية هذا بالإضافة إلى إمتلاكها العديد من المقومات التي يمكن أن تدفعها لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو في فترة قصيرة.

قائمة المراجع

(١) حول التكتلات الاقتصادية من ناحية الدور والاهمية - انظر علي سبيل المثال لا الحصر:
محمد عزيز شكرى، مصطفي ناصف، **الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية** (الكويت، عالم المعرفة،١٩٧٨)
محمد علي العويني، **العلاقات الدولية: النظرية والتطبيق** (القاهرة:دارالنهضة العربية،١٩٨٠)
-د. ماجدة صالح،"تجربة الاسيان في التعاون الاقليمي"،**أوراق آسيوية**، العدد٥، (القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية،١٩٩٥).
Rolf Sann wald, Jacques stohler , "Economic Integration": **Theoretical Assumptions** (New Jersey : Princeton university press,1959).

(٢) د. حسن مصدق، "البريكس تكتل ناشئ يسعي لاعادة توزيع القوة في العالم"، **العربي**، العدد٩٩٢٨، ٢٠١٥/٥/٢٥.

(٣) ماجدة الحلبى، "ماذا تعرف عن البريكس، **صوت الوطن** "، متاح من الرابط :
http://soute elwatan.com

(٤) السيد أمين شلبي، "متى تنضم مصر لمجموعة بريكس؟"، **المصري اليوم**، ٢٠١٣/٤/٢١، واميل أمين،" اقتصاديات البريكس واقع عالمي جديد".
http://eda2a.com/news

(5) Mehmet Destek and IlyasOkumus (2016), "Military Expenditure and Economics Growth in BRICS and Mist countries from Bootstrap Panel Granger Causality Analysis", **South-Eastern Europe Journal of Economics,** Vol. 2, pp. 175-186.

(6) Frank Holmes (2016), "Top 10 Countries With The Largest Gold Reserves", **Forbes**, Available at:
https://www.forbes.com/sites/greatspeculations/2016/05/26/top-10-countries-with-the-largest-gold-reserves/2/#26db913122db

(٧) بيانات البنك الدولى، متاح على الرابط :
http://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?name_desc=false

(٨) لمزيد من التفصيل حول دور الآسيان في العمل الاقليمي المشترك وما يواجه دولها من مشكلات أنظر:
Yunnan kunming, "Regional Cooperation and Integration :Experiences In Asia and the pacific", **Asian Development Bank**, March,2012.

9. European Commission (2017), **Directorate-General for Trade**, Available at: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2011/january/tradoc_147226.pdf
10. Ministry of Mines and Energy MME of Brazil (2016), "BRICS Energy Indicators Year 2015", **Office of Strategic Energy Studies**, Available at: http://www.mme.gov.br/documents/10584/3580500/06+-+BRIC+Energy+Indicators+%28year+-+2015%29+%28PDF%29/470882ae-364b-4d37-8463-8f1220016315?version=1.2

(١١) دول إتحاد البريكس قوه اقتصادية ناشئة، متاح على الرابط :
http//alwaght.com

(١٢) دول البريكس تبني نظاماً عالمياً جديداً ،"حركة ليندون لاروش العالمية"،متاح على الرابط :
http://arabic.laronch epub.com

(١٣) نعمان الزياني، "البريكس تعيد هندسة النظام العالمي الجديد" ، **الأهرام الاقتصادي** ٢٠١٣/٥/١٥.

(١٤) محمد عيسي، " مصر وتجمع البريكس: هل من منفذ للخروج"، **اسواق الشرق الأوسط**، متاح على الرابط :

http://arabic..com.business

(١٥) اقتصاديات البريكس واقع عالمي جديد، متاح على الرابط :

http://eda2a.com/news

(١٦) أحمد شمس الدين، "حلم الانضمام للبريكس بين مرسي والسيسي" ، متاح على الرابط :
www,dotmsr.com

(١٧) لمزيد من التفاصيل بشان تطور الاقتصاد المصري انظر :

- وزير الصناعة: نجحنا فى زيادة نمو التصنيع وخفض العجز فى الميزان التجارى، جريدة **اليوم السابع**، **٢ نوفمبر ٢٠١٧**، متاح علي الرابط :

http://www.youm7.com/story/2017/11/2/%D9%88%D8%B2%D9%8A% D9%81%D9%89/3491659

- الحكومة ملتزمة بتطبيق إجراءات إصلاح الاقتصاد المصري، **أخبار اليوم**، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧، متاح علي الرابط :

http://akhbarelyom.com/news/newdetails/2559620/1/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-